

مؤشرات تحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية "الأجنبية" في العراق

Title of the article in English Indicators Of Determining The Optimal Size of International Foreign Reserves In Iraq

يغيازاريان سونيا (أستاذ مساعد)، جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق.

Sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/15؛ تاريخ القبول: 2025/10/21

مستخلص:

تهدف الدراسة الى بيان حجم الاحتياطيات الدولية "الأجنبية" للبنك المركزي العراقي ومدى ملائمتها للمستوى الأمثل للمعايير الدولية، وبواقع (5) مؤشرات تنوعت ما بين (التجارية بـ(3) مؤشرات: نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى "الاستيرادات(تحقيقها الحجم الكافي-تجاوزها)-الناتج المحلي الإجمالي: تحقيقها(2016-2022)- تجاوزها(2023)-العجز في ميزان المدفوعات: تحقيقها-تجاوزها) و(النقدية) بـ(مؤشرين: نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى "عرض النقد بالمفهوم الواسع(تحقيقها-تجاوزها 2020 و2022 و2023)-الدين الخارجي(عدم تحقيقها 2016-2017-تجاوزها 2018-2021)، وتوصلت الى نتائج عدة أهمها(الاستمرار في سياسة مزاد العملة الأجنبية - مراقبة السلطات النقدية الطلب على الأرصدة النقدية- تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية من انشاء صندوق سيادي ترتبط بالموارد غير المتجددة واستثمار الجزء الفائض من الحدود الآمنة في تمويل القطاع الخاص،، الخ.).

الكلمات المفتاحية: الاحتياطيات الدولية؛ نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات؛ الناتج المحلي الاجمالي؛ العجز في ميزان المدفوعات؛ عرض النقد بالمفهوم الواسع؛ الدين الخارجي.

تصنيف JEL: E41, F32, O47, F31

Abstract:

The study aims to show the size of the Central Bank of Iraq's foreign international reserves and its suitability to the optimal level of international standards, with (5) indicators , varied between commercial with 3 indicators : the percentage of international reserves coverage to imports(achieving the sufficient volume - exceeding it) . The gross domestic product (GDP): achieving it 2016-2022, exceeding it 2023 , the deficit in the balance of payments :(achieving it , exceeding it) . Monetary policy is measured by

two indicators: the ratio of international reserves to the broad money supply ;achieved or exceeded in 2020, 2022, and 2023.External debt ; failed to achieve or exceed in 2016-2017 and exceeded in 2018-2021 . The study found several conclusions, the most important of which are the continuation of the foreign currency auction policy, the monetary authorities' monitoring of demand for cash balances, reducing reliance on oil exports by establishing a sovereign fund linked to nonrenewable resources, and investing the surplus portion of the safe limits in financing the private sector, etc.

Keywords: International Reserves , International Reserves Coverage Ratio to imports , Gross Domestic Product (GDP) , Balance of Payments Deficit , Broad Money Supply , External Debt.

Jel Classification Codes : F31 ,O47 ,F32 ,E41

مقدمة:

ان للاحتياطيات الدولية أهمية كبيرة في الاقتصادات العالمية والنامية على حد سواء، كونها الأداة الرئيسة التي تستخدمها السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تشمل على (العملات الأجنبية- الذهب النقدي- حقوق السحب الخاصة- رصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولي- أصول احتياطية أخرى كالمسائل والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية، إلا انها غير مدرجة في الفئات الأخرى للأصول الاحتياطية)، مما ينبغي على السلطات النقدية الاحتفاظ بمستوى أمثل أو يفوق عن ذلك بغية تحقيق أهداف عدة ك(استقرار سعر صرف العملة المحلية- الحد من التضخم – السيولة والأمان،،الخ.)، وبالنسبة الى البنك المركزي العراقي، ووفقاً لـ(5) مؤشرات التي تحدد معايير كفاية حجم الاحتياطيات الدولية والموزعة بين(التجارية والنقدية)، فانه يحتفظ بمستويات من الاحتياطيات الدولية في أعوام عدا(2016 : 2017: بالنسبة الى الدين الخارجي) وتجاوزها في أعوام أخرى، ومن ثم، يفوت الفرصة لاستثمار هذه العوائد داخليا" أو خارجيا" لرشد عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، مما يتطل دراستها والنظر بها وصولاً للمعالجات.

أهمية البحث: ان حجم الاحتياطيات الدولية الكافية "الامنة" يعتبر صمام الأمان للاقتصاد المحلي(العراقي) تجاه الصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء.

إشكالية البحث: تتمحور حول صياغة الأسئلة التالية:

- ماهي مؤشرات تحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية؟

- ما مدى كفاية الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي؟
 - الى أي مدى ساهمت الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
 - ما هي المعالجات للحفاظ على المستوى الملائم لها للاقتصاد العراقي؟
- فرضية البحث: ان العراق لا يزال يحافظ على مستويات مقبولة وقد تجاوزها من الاحتياطيات الدولية وفقا" للمعايير الدولية.
- هدف البحث: بيان حجم وتطور الاحتياطيات الدولية من حيث عرض وتحليل نسب كفايتها للبنك المركزي العراقي.
- منهج البحث: الاعتماد على المنهج الوصفي "الإطار المفاهيمي للاحتياطيات الدولية من حيث المفهوم والمكونات والمصادر" والمنهج التحليلي "واقعها وأهميتها ومؤشرات الحجم الأمثل لها وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.
- 1. الإطار المفاهيمي للاحتياطيات الدولية "الأجنبية"**
- 1.1. مفهوم الاحتياطيات الدولية:**
- على وفق صندوق النقد الدولي، تفهم: "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسلطتها بهدف تلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة المحلية أو غيرها من الأهداف ذات الصلة ك"المحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند اليه في الافتراض الخارجي"(صندوق النقد الدولي، 2013: 3)، فهي، ليست مجرد موجودات أجنبية بحوزتها، بل يتطلب ان تكون قابلة للتسويق "سائلة" ومعروفة بعملة أجنبية قابلة للتحويل من جهة، وموجودة بالفعل ويستبعد منها الأصول المحتملة من جهة أخرى.
- تشير الى: "الموجودات التي تستخدم لدعم مطلوبات البنك المركزي والمتمثلة بالعملة المصدرة واحتياطيات المصارف بالعملة المحلية المودعة لدى البنك المركزي بما في ذلك ودائع الحكومة والمؤسسات المالية الأخرى المودعة لدى السلطة النقدية"(صالح، 2011: 6) أو: "عبارة عن تلك الأصول التي تقبلها جميع الوحدات الاقتصادية الدولية وفي كافة الأوقات"(الهنداوي وآخرون، 2022: 6)
- من المفاهيم أعلاه، يمكن بيان خصائصها ادناه:

- تعتبر أصلاً من الأصول التي تحتفظ بها الدولة بهدف استخدامه كصمام أمان ضد الازمات الخارجية من تلبية احتياجات ميزان المدفوعات (العجز- التدخل في أسواق الصرف) وتصدر بعملات قابلة للتداول.
- ارتباطها بمفهوم السيولة "تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية عند الطلب"، وبذلك، يعتبر أحد الأصول ذات السيولة العالية وسهلة التبادل والتخزين.
- تحت تصرف السلطات النقدية المتمثلة بالبنوك المركزية وخاضعة لسيطرتها، وأي أصول تقع خارج ذلك لا يشملها مفهوم الاحتياطيات الأجنبية.
- يستند على التمييز بين المقيمين وغير المقيمين، فالأصول الاحتياطية تمثل مطالبات على السلطات النقدية على غير المقيمين "الوحدات الموجودة خارج الحدود الجغرافية للبلد المبلغ"، علماء، لا تحدد الإقامة وفق معيار (الجنسية) أو (قانوني آخر) بل وفق مركز (المصلحة الاقتصادية) و أي مطالب على المقيمين لا تدخل ضمن الأصول الاحتياطية. بالإضافة الى ذلك، يتطلب التمييز بين الاحتياطيات الدولية عن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وهي ما تشترطه "نسبة الاحتياطي القانوني التي تلزم كل بنك تجاري ان يحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة"، وهي أرصدة لا يملكها الأخير، وان الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية تنطوي على تكلفة، لأنها يجب ان تكون سائلة أو أقرب للسيولة ليتم اللجوء إليها عند الضرورة وبالسعر المطلوبة، إلا مع ذلك، يتحمل الاقتصاد الوطني التضحية بـ (الفرص البديلة للموارد) التي تمثلها هذه الاحتياطيات، لذا يتطلب تعادل أو توازن بين التكلفة والعائد الاجتماعي "حجم المنافع المتوقعة"، من خلال: (بلقاسم، 2009: 47)
- افراط في الاحتياطيات في حال ان المنافع المتوقعة (أقل) من تكلفة هذه الاحتياطيات.
- * مستوى الاحتياطيات أقل من الفرصة: المنافع المتوقعة (أكبر) من تكلفة هذه الاحتياطيات.
- الوضع الأمثل: ان تحرص البنوك المركزية على المعادلة بين (المنافع) و (التكلفة).

2.1. مكونات الاحتياطيات الدولية "الأجنبية": تتمثل في (5) عناصر أساسية هي:

1. العملات الأجنبية: الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية التي تكون رهن تصرف البنك المركزي من العملات الوطنية التي تحظى بإمكانية قبولها للإيفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة بكونها مخزن للقيمة، وتستخدم في قياس أسعار السلع الدولية وكوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية (احمد، 2019: 120)، أو يراد بها العملات الأجنبية الصعبة أو القوية القابلة للتحويل

كالدولار واليورو)، وان الجزء الأكبر منها يمثل (90 %) من مجموع الاحتياطيات في دول العالم (الشاذلي، 2014: 4) وتسمى بالعملات القيادية "الارتكازية"، وبدورها، تتكون من فئتين: (العبادي، 2024: 7)

- الأوراق المالية من حقوق الملكية وسندات الدين ذات السيولة العالية وقابلية التداول، ويقتصر ادراجها على الأوراق التي تصدرها كيانات غير مقيمة "خارجية".
 - العملات (النقد الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عوضاً لأداء مدفوعات، يستثنى (النقد المعدنية التذكارية)) و(الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات وبنوك أخرى). الى جانب ذلك، لكي تكون العملة الأجنبية كاحتياطي، لا بد من توافر بعض الشروط: (الشيشاني، 2012: 3)
- ✓ ان تتمتع بالقبول العام في تسوية المعاملات الدولية وقبول الدائنون والمدينون في تسوية المعاملات بينهم.

✓ الثبات النسبي في قيمتها وثقة المجتمع الدولي بها والحاجة إليها.

✓ قابلة للتحويل بحرية ويمكن التعامل معها في الأسواق المالية العالمية.

في المجال المذكور، بلغت نسبة الأرصدة في البنوك الأجنبية المركزية منها وغير المركزية ب(37,7 % و 34,6 % و 28,2 % و 32,4 % و 43,2 % و 39,2 % و 36,4 %) من اجمالي حجم الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي في (2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022) على التوالي. (العبادي، 2024: 49).

2. حقوق السحب الخاصة: أصول احتياطية دولية أو قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائها المنضمين إليها على نحو اختياري، فهي ليست عملة معدنية أو ورقية، بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها، وتكون على أساس النسبة المئوية لحصة كل عضو في رأس مال الصندوق (صندوق النقد الدولي، 2013: 18)، فقد تراوحت ما بين (1,828-1,942-1,898-1,887-2,168-1,923-1,829) مليون دولار في (2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022) على التوالي وبنسب (4,1%-3,9%-2,9% - 2,8%-3,7% - 3,0%-1,8%) من اجمالي حجم الاحتياطيات الدولية المستثمرة والمودعة من البنك المركزي العراقي (العبادي، 2024: 49).

3. المركز الاحتياطي-رصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولي: قيام الدولة العضو بسحب العملات الأجنبية من صندوق النقد الدولي ضمن حدود شريحة الاحتياطي الذي يتوقف على

حجم حصة الدولة العضو بالصندوق، ويتم في حالة عدم التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات فقط، ولا يجوز السحب من موارده لغرض تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو في دفع ديون الدولة (نور الدين، 2017: 32-33)، وهي تمثل مديونية على صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية قرض.

4. الذهب النقدي المحتفظ لدى البنك المركزي: الذهب الذي يمتلكه السلطة النقدية وتحتفظ به كأصول احتياطية ويشمل (السبائك وحساباته غير المخصصة لدى غير المقيمين) (الذهب النقدي)، فتتخذ شكل نقود معدنية أو قوالب بدرجة نقاء تصل نسبتها إلى (995 جزءاً في الألف)، ويتحدد دوره في النظام النقدي العالمي لأنه السلعة الوحيدة القادرة على مواجهة الأزمات والصمود في أوقات الحروب أكثر مما تفعله الأسهم والسندات والعملات، وسبب ذلك يعود إلى أنه قد تنهار بعض العملات والشركات وتنخفض قيمتها مع تزايد المشاكل السياسية (المياحي وشندي، 2022: 183)، أما الحيازات من سبائك (الفضة-الماس-المعادن النفيسة-الأحجار الكريمة الأخرى)، فأنها لا تدخل ضمن الأصول الاحتياطية بوصفها سلعة" وليس أصولاً مالية، أضف إلى ذلك، أن الذهب النقدي يختلف عن الذهب غير النقدي الذي يسمى بـ (الذهب الصناعي-التجاري) ويكون موجوداً خارج البنوك المركزية، وتخضع أسعاره لقواعد السوق، ولا يعد من ضمن الاحتياطيات بل سلعة تجارية يتم معالجته في بنود الميزان التجاري (زكي ولطيف، 2017: 14)، حيث شكلت ما نسبته (7,10% - 7,19% - 5,82% - 6,78% - 10,71% - 8,67% - 7,54%) من إجمالي حجم الاحتياطيات الدولية المستثمرة والمودعة للمدة (2016-2022) (العبادي، 2024: 49). 5. أصول احتياطية أخرى كالأصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية ولكنها غير مدرجة في الفئات الأخرى للأصول الاحتياطية (كاظم والحمدي، 2017: 82) كـ (صافي قيمة مراكز المشتقات المالية المحدد وفق سعر السوق "العقود الآجلة والمستقبلية -المبادلات-عقود الخيار مع غير المقيمين"- القروض طويلة الأجل للحسابات الائتمانية التي يديرها صندوق النقد الدولي والمتاحة بهدف تمويل ميزان المدفوعات-أصول بالعملة الأجنبية تكون متاحة للاستخدام الفوري من أسهم وحدات صناديق الاستثمار-القروض قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية القابلة للاسترداد عند الطلب التي تقدمها السلطات النقدية إلى كيانات غير مقيمة).

3.1. مصادر تراكم الاحتياطات الدولية: ان حجم الاحتياطي الدولي-الأجنبي يعد انعكاسا لحالة ميزان المدفوعات(في حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، تزداد قيمة الاحتياطات، وفي حالة العجز، يقل حجمها)، والمتمثلة في:

1. فائض الحساب الجاري المتكون من :

- فائض الحساب التجاري: الفرق الإيجابي بين(الصادرات) و(الاستيرادات) من السلع.
 - فائض ميزان الخدمات: الفرق الايجابي بين(الصادرات) و(الاستيرادات) من الخدمات.
2. التحويلات من جانب واحد: يضم:

تحويلات العاملين في الخارج "المهاجرين": يشير الى تحويل العمال أو المهاجرين الجزء من الدخل من البلدان المضيفة الى بلدانهم عبر قنوات رسمية وغير رسمية على حد سواء، لها أهمية متزايدة للدول المصدرة للعمالة لأنها من المصادر المهمة للتدفقات النقدية الأجنبية التي يفوق المصادر التقليدية لتلك التدفقات كالاستثمار الأجنبي المباشر للاقتراض الخارجي أو المساعدات الإنمائية الرسمية، ومنها، عالميا"، ارتفع حجم التحويلات بنسبة(29%) من(2) مليار دولار:1970 الى(582) مليار دولار:2014(احمد،2019:121).

*المساعدات الخارجية: يراد بها جميع التدفقات المالية والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في الدول الغنية الى الجهات المتلقية أو المستقبلية في الدول الأقل نمواً، وقد تكون تدفقات رأسمالية ثنائية التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة الى الجهات المتلقية في حكومة البلدان المستهدفة أو متعددة الأطراف تقدمها المنظمات الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" الى الجهات المستقبلية لها في البلدان المستهدفة".(علاية، 2015: 76)

3. فائض الحساب الجاري: يشمل حركة رؤوس الأموال الدولية بنوعيه:

- حساب رأس المال طويل الأجل: التدفقات الرأسمالية التي تزيد عن (السنة) كاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض طويلة الأمد واقساط سدادها.
- حساب رأس المال قصير الأجل: التدفقات الرأسمالية التي تقل عن(سنة واحدة) وتدعى ب(الأموال الساخنة لأنها تتميز بسرعة تحركها بدافع المضاربة) ك(شراء الأسهم والسندات- الإيداع في البنوك بهدف الاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة).

2. الإطار التحليلي لمؤشرات تحديد الحجم الأمثل "معايير كفاية" للاحتياطيات الدولية "الأجنبية" في العراق:

1.2. واقع "تحليل" تطور الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: في بادى الأمر، يمثل البنك المركزي بنك الدولة والمؤتمن على أموالها، ومن أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية الذي تأسس بموجب القانون رقم (43) لسنة (1947) وبأشر عمله في 7 / 11 / 1947، وتم منحه الاستقلال المالي والإداري بصور القانون رقم (56) لسنة (2004) ضمن الفقرة (2) من المادة (2): "يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً" ومسؤولاً" ولن يتلقى تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على أي عضو هيئة صنع القرار خلال أداء واجباته أو التدخل في أنشطة البنك المركزي" (وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الباب الأول: التعاريف-الإدارة الذاتية-الأهداف-الوظائف، 2004: 9) والمادة (27): "يقوم البنك المركزي العراقي بأجراء كافة المعاملات بالموجودات الأجنبية وإدارة كافة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة على ان تكون خاضعة لأهداف السياسة النقدية مع إمكانية استثمار الاحتياطي في مجموعة من الموجودات" (وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الباب الخامس: الاحتياطيات الأجنبية الرسمية-إدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية. 2004: 15)، أما بالنسبة الى مصادر احتياطيات البنك المركزي العراقي منذ (2004)، فأنها تتم عبر اتجاهين: (أمين ولطيف، 2017: 22- صالح، 2011-11-12). * المباشر "الغالب": قيام الحكومة بدفع ما نسبته (60 % - 70 %) من نفقاتها الداخلية ب(الدينار العراقي) من مبادلة الدولارات التي تمتلكها بالدينار المصدر أو المتاح لدى البنك المركزي العراقي باعتباره السلطة المحتكرة لعملية اصدار النقد بالدولار "سلطة الاصدار النقدي" بهدف تمثيل عملية مبادلة بين الموازنة العامة والميزانية العامة لسد النفقات المحلية بالدينار العراقي، وان الدولار المتحصل يمثل تراكم الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي (الموجودات الخارجية المكونة للنقد الأساس المستخدم في التداول)، وتمثل النسبة الأكبر.

* غير المباشر "الضعيف": التحويلات النقدية من المقيمين في الخارج الى المقيمين في الداخل من شراء البنك المركزي العراقي جزء منها من المصارف العامة أو من اتساع أنشطة المنظمات الأجنبية الداخلة الى البلاد وتدفقات المجتمع المدني ومصرفات الجيش الأمريكي والوكالات التابعة له، وبدورها تمثل أداة ضعيفة جداً في تكوين أو تراكم الاحتياطي الدولي لدى البنك المركزي العراقي.

الجدير بالإشارة، ان الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي تأتي عن بيع النفط التي تدخل في حساب (وزارة المالية) في الخارج و يدار من البنك المذكور بعد استقطاع (5%) كتعويضات لدولة (الكويت)، ومن ثم، تقسم الى (تغطية استيرادات الحكومة بالدولار) و (تقوم وزارة المالية ببيعه الى البنك المركزي العراقي لغرض تمويل نفقاتها بالدينار لاستخدامها في دفع الرواتب والأجور)، ويقوم عبر النافذة اليومية ببيع الدولار من أجل تمويل استيرادات القطاع الخاص، وما يتبقى، يتم اضافته الى الاحتياطي الأجنبي (النصرأوي والصفار، 2024: 619). اما بالنسبة لحجم الاحتياطي الدولي (الجدول (1))، قد بدأ بالارتفاع المستمر من (44,216) مليون دولار في (2016) الى (48,137 و 63,879) مليون دولار في (2017 و 2018) على التوالي وبنسب (8,9 % و 32,6 %) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بـ (46,9 % مكرر: 2017: 2018) والتي تساهم بنحو (81,4 % و 84,1 % و 79,7 % من اجمالي الإيرادات الكلية للمدة (2016-2018) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2018)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) والناجم عن ارتفاع الصادرات النفطية من (40,759,1) مليون دولار في (2016) الى (57,559,1 و 85,798,7) مليون دولار في (2017 و 2018) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2018): صفحات متفرقة) وبنسب (41,2 % و 49,0 %) وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية (الجدول ذاته) بـ (36,6 % و 33,0 %) وزيادة المعدل اليومي للتصدير بـ (21,2 %)، في حين بلغت نسبة مساهمة تلك الاحتياطات من الناتج المحلي الإجمالي بـ (26,9 % و 25,4 % و 30,3 % في (2016 و 2017 و 2018) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2018)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)، ناهيك عن ان سبب ارتفاع الاحتياطات الدولية في الأعوام الثلاث المذكورة، يعزى الى ان البنك المركزي العراقي قد واصل تنوع محافظته الاستثمارية التي تضم سلة من العملات الأجنبية والودائع والسندات المالية في البنوك الأجنبية، فضلا عن الذهب لضمان الحماية للمحفظة الاستثمارية، إذ بلغت نسبة مساهمة استثمار عملة (الدولار) بـ (64,4 %) و (اليورو 20,7 %) و (الباوند الإسترليني 12,2 %) و (الدولار الأسترالي 2,5 %) من اجمالي الاحتياطات الدولية الى جانب شراء سندات بنك إنكلترا بعملة (الباوند الإسترليني)، وعقده اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية للاستثمار في الصكوك الإسلامية بهدف الحصول على عائد أعلى من السندات والودائع (البنك المركزي العراقي، التقرير

الاقتصادي السنوي(2016)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 27) وادى الى زيادة(الاستثمارات الأجنبية في الخارج 10,4 % و 33,4

الجدول رقم (01): تطور حجم الاحتياطيات الدولية "الأجنبية" للبنك المركزي العراقي وأسعار النفط

والمعدل اليومي للتصدير للمدة (2016- 2023) (مليون دولار / (%))

السنة	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي	سعر النفط (دولار/ برميل)	معدل النمو السنوي	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)	معدل النمو السنوي
2016	44,216	-	36	-	3,3	-
2017	48,173	8,9	49,3	36,6	3,3	0
2018	63,879	32,6	65,6	33,0	4,0	21,2
2019	67,157	5,1	60,3	(8,0)	4,0	0
2020	65,792	(2,0)	40,6	(32,6)	3,5	(12,5)
2021	63,811	(3,1)	68,3	68,2	3,4	(2,8)
2022	96,611	51,4	95,6	39,3	3,3	(2,9)
2023	111,736	15,6	78,5	(17,8)	2,8	(15,1)

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2016- 2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.*تم تحويل قيم الاحتياطيات الدولية من (الدينار العراقي الى الدولار الأمريكي) وفق أسعار الصرف لكل سنة. *النسب المئوية استخرجت من الباحثة. (%) و(رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج 12,0 % و 5,7 %) في(2017 و 2018) و(أرصدة النقد الأجنبي لدى خزائن البنك المركزي العراقي في(2018) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2017 و 2018)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 22) ليستمر بالارتفاع مسجلاً(67,157 مليون دولار: 5,1 %: 2019) في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية ب(3,7 %) وب(92,2 %) من اجمالي الإيرادات الكلية من ناحية، وارتفاع أرصدة الذهب والأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك ب(18,8 %) و(33,3 %) من ناحية أخرى(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2019)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 24)، إلا انه شهد تراجعاً ببقية(65,792 مليون دولار: 2,0 % - 2020) المتزامن مع جائحة(كورونا: التي الحقت اضرار بالغة بأسعار النفط بتراجع قيمتها الاسمية الى (39,7) دولار للبرميل خلال الأشهر الأولى(2020) مسجلة انخفاضاً(3,24) دولاراً للبرميل وتراجع الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك الى أدنى مستوياتها في(نيسان: بعد(2020/4/20) يوماً" اسودا" في تاريخ صناعة النفط، لانهايار أسعار نفط غرب تكساس الأمريكي وبأسعار سالبة (39 -) دولار/ برميل عند التسوية(صبيح، 2023: 21)، وما نجم عنه انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة سالبة (45,1 %)(البنك المركزي العراقي، التقرير

الاقتصادي السنوي(2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: (45) ومنها تراجع اسعار النفط العالمية بنسبة (32,6-%) من (60,3 دولار/ برميل: 2019 الى 40,6 دولار/برميل: 2020) المصاحب بانخفاض كمية الإنتاج النفطي من (4,0 الى 3,5 مليون برميل /يوم)(الجدول ذاته)، ولانخفاض الاستثمارات الأجنبية بـ(11,3-%) تارة أخرى ليواصل بالانخفاض(63,811) مليون دولار: 3,1-% : 2021) للانخفاض الحاصل في كل من(القيمة السوقية لرصيد الذهب ورصيد النقد الأجنبي: 3,7-% و 44,4-%)(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2020 و2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 26: 27) وانخفاض كمية الإنتاج النفطي بـ(2,8-%)، إلا ان حجم الاحتياطي الدولي قد عاود الارتفاع بمعدل نمو(51,4 %: 2022) لزيادة الإيرادات النفطية بـ(48,2 %) وبنسبة مساهمة (95 %) من اجمالي الإيرادات المتزامن بارتفاع أسعاره عالميا" الى 95,6 دولار/ برميل: 39,3 %: 2022) ومنها(خام برنت وغرب تكساس: 5,70 % و 24,4 %)(على التوالي بسبب زيادة الطلب على الطاقة بـ(2,31 %) على الرغم من ارتفاع الإنتاج لدى منظمة الأوبك(7,73 %) وخارجها(2,87 %)(التقرير الاقتصادي السنوي(2022)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 23: 24) وللارتفاع الحاصل في(بند الاستثمارات الأجنبية في الخارج "الأرصدة في نيويورك: 56%) و(أرصدة الذهب: 34,9 %) والناجم عن شراء البنك المركزي العراقي كميات جديدة منها بـ(34) طن وزيادة(53 %) من حيث التداول مباشرة على المنصات الالكترونية والبريد الالكتروني، وبذلك تقدم البلاد(10) مراتب عالميا" وضمن أكثر دول العالم حيابة في احتياطي المعدن النفيس ليتقدم بتصنيفه بـ(8) مراتب في اجمالي الذهب من المرتبة(38) عالميا" من أصل(100) دولة الى المرتبة (30) عالميا" والمرتبة (4) عربيا" بعد كل(السعودية- لبنان-الجزائر) في العام ذاته، وارتفاعا" بـ(15,6 %: 2023) بالرغم من انخفاض سعر البرميل الواحد للنفط وكمية انتاجه بنسب سالبة(17,8-% : 15,1-%) نتيجة("اعتماد سعر صرف(1300) دينار/دولار(الجدول(2))) وزيادة(الاستثمارات في الخارج – رصيد الذهب الموجود في العراق والخارج بـ: 4,1 % - 11,6 %) لشرائه (142,6) طن وإعادة تقييمه وفق سعر السوق(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2022 و2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 23: 17).

أهمية تكوين الاحتياطيات الأجنبية:

*أداة لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية المستقبلية من تعامل بنوكها الوطنية في سوق الصرف الأجنبي ضد الصدمات الخارجية" دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف - الحفاظ على احتياطي-استخدامها كغطاء للعملة المحلية بتحديد قوتها بقدر ما تملكه الدولة من ذهب يغطي تلك الإصدارات" من الحفاظ على السيولة وإتاحة الوقت الكافي لامتناس الصدمات ومواجهة الكوارث المحلية وحالات الطوارئ القومية في الوقت التي تصبح فيها القدرة على النفاذ الى أسواق القروض محدودة أو مرتفعة الكلفة.(الشاذلي، 2014: 8).

* على وفق أعلاه، استقرار سعر صرف الدينار والحد من التضخم: تعد الاحتياطيات الدولية موجهة للتعامل المباشر مع ضغوط السوق واحتياجاته من العملة الأجنبية ضمن اطار توجهات السياسة النقدية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الحفاظ على استقرار قيمة الدينار وقوته الشرائية" عن طريق مزاد العملة الأجنبية "نافذة بيع العملة التي انتهجها البنك المركزي العراقي بعد(2003) لتغطية الطلب على الدولار، إذ يتم الاحتفاظ بغطاء للعملة من الاحتياطيات الأجنبية مع الحاجة لتحويل(الدينار) الى(الدولار) لتمكين التجار من تمويل معاملاتهم التجارية التي توفر المعروض السلعي اللازم لمواجهة الطلب المتنامي للمجتمع، فيمثل البنك المركزي(العرض) و(المستوردون-طلبة الدراسات العليا/النفقة الخاصة- الحجاج- زوار المراقدة-المرضى)(الطلب). من الأرقام الموضحة(الجدول(2))، وجود علاقة بين حجم الاحتياطي الدولي وكل من سعر صرف الدينار للدولار في السوقين الرسمي والموازي ومعدلات التضخم، "أي ان الزيادة في الاحتياطيات الدولية يمكن ان يعزز قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، "ان زيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية يؤدي الى سعر صرف العملة الأجنبية منخفض وارتفاع قيمة العملة المحلية"(خليل، 2024: 143) ومنها ارتفاع احتياطي البنك المركزي للمدة(2017- 2019) قابله استقرار في سعر صرف الدينار البالغ(1190) دينار/دولار، فسياسة مزاد العملة من البنك المركزي العراقي قد انعكست بصورة إيجابية على سعر صرف الدينار للدولار في السوق الموازي الذي ارتفع من(1275) دينار/ دولار في(2016) الى(1258- 1196- 1208 دينار/دولار) في(2017- 2018- 2019)على التوالي لانخفاض الطلب على الدولار ولجوء رجال الاعمال والمستثمرين الى شراء الذهب لتعزيز الأرصدة في البنوك وارتفاع أسعار النفط الآنف الذكر، إلا انها شهدت انخفاضاً ملموساً" في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق

الرسمي إلى (1450) دينار/دولار في (2021 و 2022) والمتزامنة مع انخفاض حجم الاحتياطات الدولية بنسب سالبة (2,0% و -3,1%) (الجدول (1)) لتداعيات الأزمة المزدوجة (الاقتصادية: انخفاض أسعار النفط- الصحية: انتشار كورونا) بغية تعويض الفاقد من العملة المحلية ومواجهة العجز الحاصل في (2021) بـ (28,69-) تريليون دينار (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: 44)، مما أسهم إلى حدوث فجوة كبيرة بين السعرين الرسمي والموازي للمدة (2020-2022) بـ (44-24-32) دينار لكل دولار. (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2022)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)

الجدول رقم (02): حجم الاحتياطات الدولية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوقين الرسمي والموازي ومعدل التضخم للمدة (2016-2023)

السنة	الاحتياطات الدولية (مليون دولار)	سعر صرف الدينار للدولار في السوق الرسمي (دينار/دولار)	سعر صرف الدينار للدولار في السوق الموازي (دينار/دولار)	معدل التضخم السنوي (%)
2016	44,216	1190	1275	1,2
2017	48,173	1190	1258	0,5
2018	63,879	1190	1208	0,4
2019	67,157	1190	1196	(0,2)
2020	65,792	1190	1227	0,6
2021	63,811	1450	1474	6,0
2022	96,611	1450	1482	5,0
2023	111,736	1300	1600	4,6

المراجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.

أما في (6/ 2/ 2023) قرر مجلس البنك المركزي العراقي رفع قيمة الدينار العراقي "تخفيض سعر صرف الدولار" باعتماد سعر صرف (1300) دينار/دولار (البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام (2023)، الفصل الثاني: تطورات عرض النقد وأدوات السياسة النقدية: 19) بسبب إغلاق منافذ تهريب الدولار عن البطاقات الائتمانية وقيام بعض المستثمرين بإدخال الدولار إلى البلاد، في حين شهد سعر صرف الدينار للدولار في السوق الموازي ارتفاعاً "بـ (1474) و (1482) و (1600) دينار/ دولار في (2021 و 2022 و 2023) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2021-2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية

والمصرفية: صفحات متفرقة) في ظل تطبيق الآلية الجديدة (المنصة الالكترونية) "قام البنك المركزي العراقي ببناء المنصة الالكترونية لبيع الدولار بالتنسيق مع الجهات الدولية لأحكام وتنظيم عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية بتكليف شركة دولية متخصصة ببنائها مع ربط المصارف مع البنك المركزي من خلالها للحد من الاحتيايل وتمويل الإرهاب ورفع مستوى الأداء للقطاع المصرفي كونها تتمتع بدرجة عالية من الامتثال للمتطلبات الدولية ومعرفة المستفيد الحقيقي وفرض وزارة الخزانة الامريكية عقوبات على (18) مصرفاً "عراقياً" منها (4) مصارف (الانصاري-الشرق الوسط- القابض- آسيا) والتي تستحوذ على (40% - 45%) من مبيعات النافذة (داود، 2023: 4)، ناهيك عن ذلك، يتحدد حجم الاحتياطيات الدولية بالزيادة والنقصان من خلال الفرق بين مشتريات البنك المركزي ومبيعاته، فاذا كانت مشترياته من العملة الأجنبية تفوق مبيعاته، زادت الاحتياطيات الدولية "سجلت كمية المشتريات من الدولار قيم أعلى بـ (52,653 و 52,229 و 58,851 و 45,997 و 53,355 و 64,8) مليون دولار في (2016 و 2018 و 2019 و 2021 و 2022 و 2023) مقابل المباعه بـ (33,524 و 47,133 و 51,127 و 37,094 و 46,806 و 56,1) مليون دولار في الأعوام المذكورة والعكس بالعكس" الكميات المباعة كانت أكبر (42,201 و 44,080) مليون دولار مقابل الكميات المشتراة (40,355 و 30,730) مليون دولار في (2017 و 2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023): صفحات متفرقة)، وعليه، يعزا انخفاض (المشتريات 2017 و 2020) الى انخفاض الطلب على الطاقة والالتزام بنود الاتفاقيات كـ(جولات التراخيص) التي تمنح (10) دولارات عن كل برميل بغض النظر عن الأسعار العالمية وملف التعويضات للكويت التي تمنح (3%) من قيمة البرميل الواحد (الخزعلي، 2023، 88) الى جانب توقف النافذة خلال (شهر نيسان) والبيع فقط لتعزيز الأرصدة في الخارج بهدف تلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذائية وعدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية لشهري (آب-أيلول 2020) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنويين 2020 - 2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة) ولتفشي (كورونا)، الأمر الذي يتطلب من البنك المركزي العراقي تعويض ذلك الفرق من خلال السحب من احتياطيات العملة الدولية المتوفرة لديه من أجل تعويض جانب الطلب المتزايد على الدولار، فضلاً عن ذلك، يعد أداة لضبط التضخم، بانخفاضه من (1,2% : 2016) الى (0,5% و 0,4% : 2017 و 2018) وبمعدل سالب (-0,2% : 2019) لارتفاع قيمة الدولار التي انعكست بركود الأسواق

وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية ثم بين الارتفاع (0,6 % و 6,0 %: 2020 و 2021) لعمليات الاغلاق بين بلدان العالم وانقطاع سلاسل الامداد التجارية جراء الجائحة ولاارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية وتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، ثم الانخفاض الى (5,0 % و 4,6 %: 2022 و 2023)، وعليه، على الرغم من ان البنك المركزي العراقي استطاع تحسين قيمة الدينار باستحداث نافذة بيع العملة الأجنبية لتوافر الاحتياطات من النقد الأجنبي، إلا ان الأخيرة لم تكن ناجمة عن عملية اقتصادية حقيقية بقدر ما هي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية المتزايدة بقيمة (118,044,8-73,083,8-85,798,7-57,559,1-40,759,1) مليون دولار (2016-2017-2018-2021-2022) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2018) و (2021-2022): صفحات متفرقة).

*تحقيق السيولة والأمان والربحية بالبرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية، ومثالها، العوائد المتحققة من استثمار الاحتياطات الدولية والمتأتية من (الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وسندات واذونات الخزنة للبنوك المركزية الدولية) و (الأرصدة لدى البنوك الأجنبية المتمثلة بالودائع لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية) بقيمة (2,344,4 مليون دولار: 2017) في ظل الأرباح المتأتية من تحويل العملات الأجنبية بقيمة أعلى (1589,1) مليون دولار مقابل أرباح إعادة تقييم الذهب (400,5) مليون دولار) و (10,704,5 مليون دولار: 2020) الناجمة عن (إعادة تقييم الذهب وتحويل العملات الأجنبية بـ (2203,9 و 8906,9) مليون دولار من ناحية، وقيام البنك المركزي العراقي بتغيير سعر صرف الأساسي مقابل الدولار من (1,190 الى 1,450) دينار لكل دولار في (2020/12/20) من ناحية أخرى (العبادي، 2022: 50).

* أداة لخلق التنافس بين الدول، مما يجعل رغبتها تزيد في الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية من ترويج الصادرات التجارية "ان شراء العملات الأجنبية يشجع على انخفاض قيمة العملة المحلية أو الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملة المحلية"، مما يسهم في تحسين القدرة التنافسية الخارجية وتعزيز الصادرات. (أبو شاويش ورواد، 2021: 45).

* جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حال انخفاض سعر الصرف الحقيقي وتعزيز نمو الإنتاجية من ديناميكيات الشركات المحلية (الهنداوي وآخرون، 2022: 6)، إذ ان تكوين الاحتياطات المرتفعة أمر مطلوب لأغراء المستثمرين الأجانب من أجل استثمار أموالهم داخل البلاد على أساس (كلما كان حجم الاحتياطات مرتفعاً، كلما اطمئن المستثمرون الى امكان تحويل أرباحهم

الى الخارج (بلفاسم، 2009: 6)، وفي السياق ذاته، بلغ اجمالي الاحتياطيات المستثمرة والمودعة في بنوك ومؤسسات مالية ذات امان مرتفع ما يقارب (88,120,92) مليون دولار في (2022) مشكلا " (91,2 %) من الاجمالي (96,611) مليون دولار، أعلاها قيمة ونسبة (خزينة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بـ (41,370,227) مليون دولار: 47,9 %) تليها (صندوق النقد العربي (10,908,638) مليون دولار: 12,3 %) ثم بقيم ونسب متقاربة لكل من (بنك التسويات الدولية (7,930,510) مليون دولار: 8,9 % - بنك فرنسا (7,754,906) مليون دولار: 8,8 %) وأدناها (بنك الاستثمارات النوردي - بنك التنمية الجديد- بنك التنمية الكوري (248,909): 0,2 % - (167,504) مليون دولار: 0,19 % - (150) مليون دولار: 0,17 %) على التوالي (العبادي، 2024: 47).

* اشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق المالية في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية.
* تجنب شروط الحصول على قروض صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.
3.2. مؤشرات تحديد الحجم الأمثل "معايير الكفاية" للاحتياطيات الدولية "الأجنبية" في العراق: ان الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية قد تتفاوت من دولة الى أخرى وفق واقعها وتضم (5) مؤشرات موزعة بين:

أ. المؤشرات التجارية: تبين طبيعة العلاقات التجارية للاقتصاد المحلي مع الدول الأخرى، وهي بواقع (3) مؤشرات:

1.نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية "الأجنبية" الى الاستيرادات: يعد من احد أهم المقاييس التقليدية والمؤشرات الملائمة لتقييم مدى كفاية الاحتياطيات من العملة الأجنبية في دولة ما وللحكم على صلابه موقفها وقدرتها على امتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية الذي تم اقتراحها من (تريفن في 1974)، لكونها أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ولصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي، إذ تقاس من خلال عدد الشهور للواردات السلعية والخدمات على حد سواء التي يجب ان تغطيها صافي الاحتياطيات بين (3- 4) شهور، ومن ثم، فأن النسب المقبولة تتراوح ما بين (20 % - 40 %) والمثالية (25 %) (كاظم والحمدي، 2017: 83)، اما في الدول المتقدمة بـ (30 %) من قيمة الاستيرادات السنوية (3) أشهر، اما في الدول النامية، يعادل رصيدها من الاحتياطيات الأجنبية قيمة استيراداتها لمدة (5 أو 6) أشهر نظرا لطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية غير المؤاتية (أمين ولطيف، 2017: 18)، بالإضافة الى ذلك، يتأثر حجم الاحتياطيات الدولية وفقا لها بسعر الصرف المتبع "يتراجع في الدول المتقدمة

ذات أسعار الصرف المعومة ويرتفع في الدول النامية ذات أسعار الصرف الثابتة" (الشاذلي، 2014: 14)، وان الواردات أو الاستيرادات قد تؤثر على الاحتياطيات الدولية بصورة إيجابية "تقوم الدولة بزيادتها اذا ازداد حجم واراداتها"، وبذلك، يسمى بـ(احتياطيات الأمان)، لذا، تعلن الدول عن غطاء تغطية الواردات لفترة زمنية اعتمادا" على ما تملكه من احتياطيات، وان تكوين الأخيرة والاحتفاظ بها يكون لدافع المعاملات (بلفاسم، 2009: 49). من خلال الجدول ((3))، وعند اعتماد الكمية المعيارية من الاحتياطيات الدولية التي تغطي الاستيرادات لمدة (3) أشهر والتي تمثل (25 %) من اجمالي الاستيرادات للسلع والخدمات "المقياس الذي يوضح القدرة على تمويل الاستيرادات عند حدوث نقص في الاحتياطيات من الصادرات"، أدنى نسبة سجلت (2016 و 2017) والتي تغطي (13,0 و 13) شهرا" في (2016 و 2017) وارتفاعها لـ(17 شهرا" : 2018) بسبب الزيادة في الاحتياطيات الدولية في ظل زيادة الصادرات النفطية بنسب (41,2 % و 49,0 %) ثم انخفاضها لتغطي (14) شهرا" في (2019) على الرغم من ارتفاع كل من حجم الاحتياطيات الدولية والاستيرادات، إلا ان نسبة حجم الاستيرادات أكبر بـ(27,1 %) من نسبة ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية (5,1 % : 2019) لتعاود الارتفاع في الاعوام المتبقية، إلا اعلاها نسبة (2022) لتغطي (21) شهرا" ما يعادل (عامين) تقريبا"، وعليه، للمدة المذكورة (2016-2023)، تغطي أكثر من عام واحد، مما يشير الى ان البنك المركزي العراقي قد يحتفظ بأكثر من (5) اضعاف حاجته من الاحتياطيات لتغطية الاستيرادات، إلا يقابل ذلك، اهدار العائد من الفرصة البديلة" لوجود مبالغة كبيرة في عدد شهور الواردات التي تغطي الاستيرادات من السلع والخدمات" والتي بالإمكان تحقيق عائدا" في حال استثمار هذه الاحتياطيات أو استخدامها في الاستثمار المحلي مما يسهم تحقيق النمو المستدام من خلق فرص العمل المنتجة.

الجدول رقم (03): نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات للمدة (2016- 2023) (مليون

دولار)

السنة	الاحتياطيات الدولية	الاستيرادات السنوية	الاستيرادات الشهرية	تغطية الاحتياطيات لعدد الأشهر (شهرًا)	الاحتياج الى الاستيرادات (25 %)
2016	44,216	40,518	3,376	13,0	10,129
2017	48,173	45,898	3,824	13	11,474
2018	63,879	45,736	3,811	17	11,434
2019	67,157	58,138	4,844	14	14,534
2020	65,792	48,150	4,012	16,3	12,037
2021	63,811	40,736	3,393	19	10,184
2022	96,611	55,194	4,599	21	13,798
2023	111,736	65,826	5,485	20,3	16,456

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.*قيمة الاستيرادات الشهرية= الاستيرادات السنوية على (12) شهرًا".*تغطية الاحتياطيات لعدد الأشهر= الاحتياطيات الدولية/ قيمة الاستيرادات شهرًا".*الاحتياج الى الاستيرادات= الاستيرادات السنوية × (25 %) .*استخرجت من الباحثة.

2. نسبة تغطية الاحتياطيات الى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس تحقيق الاستقرار الداخلي مع بيان متانة الاقتصاد المحلي وهيكل الإنتاج وهشاشته، ومدى حاجته الى وجود احتياطيات كبيرة بهدف اسناد الإنتاج المحلي، ودرجة اعتماد القطاع العام في تمويل نفقاته على الاحتياطيات الدولية أو الأجنبية، إذ يتطلب ان لا يقل المستوى الأمثل عن (9 % - 20 %) من الناتج المحلي الإجمالي وفق صندوق النقد الدولي (الرفاعي، 2024: 748) ولا تقل عن (10 % - 20 %) في الدول المتقدمة، وعن (20 % - 40 %) في الدول النامية (احمد، 2019: 123)، اما نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الإجمالي (الجدول (4))، فقد تفاوتت بين الانخفاض (26,7 %: 2016 و 25,3 %: ادناها: 2017) والارتفاع بنسب متقاربة (30,2 % و 30,3 %: 2018 و 2019) لان معدل نمو الاحتياطيات الدولية كان أكبر (32,6 % و 5,1 %) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (11,0 % و 4,7 %) لتسجل (39,3 %: 2020) بالرغم من تسجيل كل منهما معدل نمو سالب في ظل (كورونا) وحالة التوقف التام، ثم بين

الجدول رقم (04): نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
للمدة (2016-2023) (مليون دولار / (%))

السنة	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الإجمالي
2016	44,216	-	165,156,6	-	26,7
2017	48,173	8,9	189,911,9	14,9	25,3
2018	63,879	32,6	210,978,5	11,0	30,2
2019	67,157	5,1	220,938,8	4,7	30,3
2020	65,792	(2,0)	167,037,2	(24,3)	39,3
2021	63,811	(3,1)	207,889,3	24,4	30,6
2022	96,611	51,4	264,182,2	27,0	36,5
2023	111,736	15,6	253,881,8	(3,8)	44,0

المراجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2023)، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.* تم تحويل قيم الناتج المحلي الإجمالي من (الدينار العراقي الى الدولار الأمريكي) وفق أسعار الصرف.* النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

الانخفاض (30,6 %: 2021) لتسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة (24,4 % مقابل معدل نمو سالب للاحتياطي الدولي (-3,1 %)) والارتفاع (36,5 %: 2022) وتجاوزها (2023) بـ (44,0 %) لان نسبة الاحتياطيات الدولية أكبر (15,6 %) من نسبة الناتج المحلي الإجمالي سالبة (-3,8 %) الذي يعزى الى انخفاض سعر النفط في الأسواق الدولية وما صاحبه من انخفاض المعدل اليومي لتصديره بـ (17,8 % و -15,1 %) (الجدول (1))، ومن ثم قيمة صادراته بـ (16,0 %) لارتباط الناتج المحلي الإجمالي ارتباطاً وثيقاً بإنتاج النفط والكميات المصدرة لأنه المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بـ (62,5 % و 61,5 % و 63,7 % و 62,2 % و 61,4 % و 56,6 % و 60,9 % و 57,3 % في 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022 و 2023) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2023)). الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية: صفحات متفرقة)، وعليه، ان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الإجمالي تعد جيدة وتدل على كفاية الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي في ضوء النسب المحددة من صندوق النقد الدولي وفي الدول النامية، وبدورها تعد صمام أمان لامتنعاص الصدمات الداخلية سيما مع اعتبار ان الناتج المحلي الإجمالي يتم تمويله من خلال نفقات ثابتة تمول من حيث علاقة الحكومة بالبنك المركزي.

3. نسبة تغطية الاحتياطيات للعجز في ميزان المدفوعات: الجدير بالإشارة، ان أهمية ميزان المدفوعات يعود الى مراقبة كافة معاملات الواردات والصادرات من السلع والخدمات لمدة معينة وتحديد المركز الاقتصادي للدولة (دائنة-مدينة) الذي تحتله للوصول الى قرارات تخص السياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي، لذا، يفترض ان يكون الميزان التجاري اما "متعادلا": مجموع المدفوعات من حساب الدخل (الصادرات)=مجموع المتحصلات من حساب الدخل (الاستيرادات)" أو "اختلال (عدم تساويهما) من: عجز الميزان التجاري (الاستيرادات أكبر من الصادرات) أو فائض (الصادرات أكبر من الاستيرادات) الذي يعتمد على "التقلب في الصادرات والاستيرادات سواء كانت موسمية أو للدورات الاقتصادية (رواج-كساد)-التغير في الوفرة والندرة للموارد الطبيعية أو التكنولوجيا المستخدمة". سجل ميزان المدفوعات (الجدول (5)) عجزاً في (2016) نتيجة استمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية آنذاك ضد المجاميع الإرهابية (احتلال داعش لبعض محافظات (حزيران 2014): الانبار-الموصل-صلاح الدين- أجزاء كركوك وديالى)، مما انعكس على ارتفاع تكاليف الانفاق العسكري لمواجهة بنسبة (11,2 %) من (186542,7) مليار دينار في (2016) الى (207621,1) مليار دينار مما انعكس على ارتفاع تكاليف الانفاق العسكري لمواجهة أو تحريرها بنسبة (11,2 %) من (186542,7) مليار دينار في (2016) الى (207621,1) مليار دينار في (2017) (داود ورسن، 2021: 85) الى جانب تسجيل صافي حساب الخدمات

الجدول رقم (05): نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للعجز في ميزان المدفوعات للمدة (2016)-

(2023) (مليون دولار / (%))

السنة	الاحتياطيات الدولية	العجز - الفائض في ميزان المدفوعات	نسبة العجز الى الاحتياطيات
2016	44,216	(8435)	19,0
2017	48,173	2712	5,6
2018	63,879	6352	9,9
2019	67,157	8724	12,3
2020	65,792	(8269)	12,5
2021	63,811	10785	16,9
2022	96,611	21718	22,4
2023	111,736	19973	17,8

المراجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث:

صفحات متفرقة. *العمود الأخير استخراج من الباحثة.

*الاحتياطيات الدولية تغطي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات=(قيمة الاحتياطيات الدولية/ قيمة العجز-الفائض في ميزان المدفوعات). عجزاً بمقدار(8435-) مليون دولار والعجز في صافي الحساب الرأسمالي بـ (0,5-) مليون دولار الذي يضم التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة الى البلاد من منظمات دولية والحال ذاتها في(2020) بتحقيقها عجزاً بقيمة(8269-) مليون دولار وتسجيل صافي الحساب الجاري عجزاً بمقدار(6231,6-) مليون دولار وعجز صافي حساب الخدمات بـ(9994,8-) مليون دولار يضاف اليها العجز في حساب الدخل الأولي(1838,0-) مليون دولار نتيجة عجز صافي حساب دخل الاستثمار(1856,6-) مليون دولار لزيادة المدفوعات التي تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج ومدفوعات وزارة المالية الى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي وحساب الدخل الثانوي بمقدار(300,5-) لزيادة المدفوعات(1130,4) مليون دولار المتعلقة بحرب الخليج البالغة(1122,0) مليون دولار التي تشكل(3%) من قيمة النفط الخام المصدر مقابل جانب المقبوضات ضمن هذا الحساب(791,2) مليون دولار، فضلاً عن تسجيل الأصول الاحتياطية(الاحتياطيات الرسمية)عجزاً بـ(8344,1-و-8272,2) مليون دولار في(2016 و2020) لانخفاض استثمارات البنك المركزي العراقي في محفظة الأوراق المالية(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2016 و2020)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي: صفحات مختلفة)، اما بالنسبة الى الاحتياطيات الدولية فلها دور مهم في تسوية عجز ميزان المدفوعات، فيعد كلا منهما مكملًا للآخر، فتراكم الفائض فيه يدل على الزيادة في التدفقات، وتعد رصيذاً لمواجهة العجز الطارئ فيه من تجنب الاقتصاد للجوء الى الاستدانة من العالم الخارجي أو الى الأسواق المالية، اما وفق معيار نسبة تغطية الاحتياطيات للعجز في ميزان المدفوعات، فانه ينطوي على ان تتغير الاحتياطيات الدولية بنفس معدلات التغير المتوقعة للعجز في ميزان المدفوعات "ان كان منحنى العجز متزايداً"، فأن الاحتياطيات الدولية يجب ان تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز"(بلقاسم، 2009: 50)، ومن(الجدول ذاته 5))، وقياس نسبة العجز في الميزان الى الاحتياطيات الدولية للمدة(2016-2023)، سجلت(19,0%- 5,6%- 9,9%- 12,3%- 12,5%- 16,9%- 22,4%- 17,8%)، ويعني ذلك، ان الاحتياطيات الدولية تغطي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات بـ(5 مرات- أكثر من(17) مرة- 10 مرات- أكثر من(7) مرات(2019 و2020)- أكثر من(5) مرات - 4 مرات- 5 مرات) على

التوالي، ومن ثم، فإن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات (2016: 2020) يعود الى الانخفاض في الصادرات النفطية لانخفاض أسعار النفط الآنفه الذكر، ووفقاً للمؤشر المذكور، ان سياسة البنك المركزي العراقي تجاه الاحتياطيات الدولية هي في الوضع الآمن لامتلاكه احتياطيات كبيرة تمكنه من معالجة العجز الذي يعود الى الحالة العامة لوضع ميزان المدفوعات العراقي بتحقيقه فائضاً في الأعوام المذكورة ضمن مدة الدراسة.

ب. المؤشرات النقدية: تتمثل في مؤشرين هما:

4.نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع: أو ما يمكن تسميتها ب(أنظمة التحذير المبكر لوقوع أزمة مالية)(بلفاسم، 2009: 52). يشير عرض النقد " الكتلة النقدية-كمية النقود" الى مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة وبنوعيه(الضيق: العملة الصادرة من البنك المركزي على هيئة أوراق نقدية ومساعدة "النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات" يضاف اليها ودائع الطلب الصادرة من البنوك التجارية، ويتمثل في " العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور- الودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة عليها بالشيكات- شيكات المسافرين التي تعتبر نقوداً" و(الواسع: المفهوم الضيق" العملة في التداول+ الودائع الجارية مضافاً اليه الودائع لأجل+ ودائع التوفير+ الودائع الزمنية لدى البنوك التجارية)(الجنابي وأرسلان، 2009: 59: 64). يعكس المؤشر درجة ضعف أو قوة النظام المصرفي، ومدى الثقة بالعملة المحلية ومعرفة هروب رؤوس الأموال الى الخارج التي من شأنها ان تضغط على الاحتياطيات، وطبقاً لذلك، يجب ان تغطي الاحتياطيات الدولية(40 %) من عرض النقد بالمفهوم الواسع(الرفاعي، 2024: 743)، إذ يستخدم بشكل عام في البلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بنسبة(10 % - 20 %) ونظام سعر الصرف الموموم(5 % - 10 %)(العبادي، 2024: 10)، ففي حال(الطلب على النقود مستقرة وتوافر الثقة في عملة الدولة، فالحاجة الى هذه النسبة غير مهمة والعكس في الدول التي تفتقد الى عنصري الثقة والاستقرار)، ومن البيانات الموضحة(الجدول(6))، قد سجل انخفاضاً(58,1 %: 2016) بسبب الانخفاض الواضح في حجم الاحتياطيات الدولية (44,216) مليون دولار مقابل الارتفاع الواضح في حجم

الجدول رقم(06): نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة (2016-
(2023)(مليون دولار / (%))

السنة	الاحتياطيات الدولية	عرض النقد بالمفهوم الواسع	معدل النمو السنوي	نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع	الكمية المعيارية من الاحتياطيات للمعروض النقدي (20 %)
2016	44,216	76,021	-	58,1	15,204
2017	48,173	78,031	2,6	61,7	15,606
2018	63,879	80,160	2,7	79,6	16,032
2019	67,157	86,925	8,4	77,2	17,385
2020	65,792	107,058	23,1	61,4	21,411
2021	63,811	96,473	(9,8)	66,1	19,294
2022	96,611	116,001	20,2	83,2	23,200
2023	111,736	139,212	20,0	80,2	27,842

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.*تم تحويل قيمة عرض النقد بالمفهوم الواسع من (الدينار العراقي الى الدولار الأمريكي) وفق أسعار الصرف لكل سنة.*الكمية المعيارية= عرض النقود بالمفهوم الواسع × (20 %) النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

السيولة(76,021) مليون دولار وارتفاعاً للمدة(2017- 2020) نمواً بمعدلات (2,6 % و 2,7 % و 8,4 % و 23,1 %) مشكلاً (31,5 % - 38 % - 39,3 % - 60,3 %) من الناتج المحلي الاجمالي لزيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق ب(0,6 % - 1,1 % - 11,5 % - 19,1 %) في الأعوام المذكورة لنمو الودائع الجارية(7,5 %) والودائع الأخرى(الثابتة-التوفير-البريد والتأمينات) ب(5,4 %: 2017) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2017)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 27) ولنمو العملة خارج البنوك(0,4 %: 2018 - 17,6 %: 2019 - 25,9 %: 2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2018- 2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة) نتيجة تقديم منحة الطوارئ الحكومية بمبلغ(30) ألف دينار لـ(2,758,694) أسرة أثناء "كورونا" عند تطبيق الحظر الشامل(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني(2021)، الفصل الثاني: السياق الوطني والمحلي: 26) ثم بين الانخفاض (9,8 % - 2021) والارتفاع (20,2 %: 2022 - 20,0 %: 2023) وبنحو(43,9 % - 54,8 %) من الناتج المحلي الإجمالي للعامين المذكورين نتيجة(زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق ب(22,1 %: 2022 - 9,4 %: 2023) لنمو الودائع الجارية ب(33,3 % - 1,9 %) ونمو العملة خارج البنوك(14,7 % - 15,3

(%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2022-2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)، ولاتخاذ البنك المركزي العراقي عدداً من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي من: * اصدار ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني المرخصين للعمل بصفة مزود خدمة الحوالات الأجنبية الالكترونية. * تنظيم عمل التجار ذوي المشاريع الصغيرة عبر انشاء محفظة (التجار ذوي المشاريع الصغيرة). * استمرار العمل بمشروع المنصة الالكترونية لخطابات الضمان التي تمت المباشرة به 18 / 10 / 2020. * التوسع في استخدام أدوات الدفع الالكتروني وتفعيل العمل المصرفي في الجامعات لتزويدهم ببوابة دفع قبول المبالغ الكترونياً من المستفيدين بهدف التثقيف المالي وزيادة قبول التعامل الكترونياً وتعظيم إيرادات العمليات المصرفية للمصارف والشركات وتسهيل عمل المصارف وتوسيع الائتمانات الممنوحة، فضلاً عن التوجه الكبير للحكومة وبدعم من البنك المركزي العراقي لتعزيز عمليات الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2022-2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 28: 16) الى جانب زيادة عدد المصارف التجارية العاملة في البلاد بما يقارب (65- 69- 71- 73- 76: 2016- 2017- 2018- 2019- 2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 9: 34: 30: 35: 34) لتتخفض الى (71- 70 مكرر مصرفاً: 2021- 2022 و 2023) بعد خروج (5) منها ودخول مصرف واحد الى الجهاز المصرفي (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: 34: 28: 23)، إلا يقابلها زيادة رؤوس أموالها بقيم (11,7- 14,5- 15,2- 15,5- 16,9- 17,8- 17,9- 19,1) تريليون دينار للمدة (2016- 2023) تريليون دينار (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)، وعلى وفق الكمية المعيارية من الاحتياطيات الرسمية التي يجب الاحتفاظ بها التي تعادل (20 %) كحد أعلى من المعروض النقدي بالمفهوم الواسع، فإن البلاد يحتاج ان يحتفظ ب (21,411) و (23,200) و (27,842) مليون دولار من الاحتياطيات الدولية في (2020) و (2022) و (2023) على التوالي (أي تجاوزها النسب المعيارية المعتمدة)، ومن ثم، تعد مصداً امام هروب رؤوس الأموال من الاقتصاد المحلي الى الخارج، وكتحصيل حاصل، يحتفظ البنك المركزي عن طريق سياسته النقدية بحجم احتياطي

دولي يتجاوز اضعاف الكمية المعيارية" ضمن نظام سعر الصرف الثابت (10% - 20%)، إلا في الوقت ذاته، ان الاعتماد على المؤشر وحده لاعتماد الكمية المثلى للاحتياطيات قد يواجه قصورا" بسبب ضعف العلاقة بين التغير في نسبة الاحتياطيات الدولية الى المعروض النقدي والأداء الاقتصادي لـ* لجوء القائمين على السياسة النقدية الى است خدام سعر فائدة يسهم في تحقيق نسبة تضخم مستهدفة.*زيادة الثقة بالعملة المحلية.

5.نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي: من المؤشرات المهمة للحكم على كفاية الاحتياطيات الدولية ومتانة المركز المالي للبلد أو الدولة من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في المواقب المحددة لها" تعكس قدرة البلد على تمويل ميزان ديونه الخارجية من الاحتياطيات الدولية، وان النسبة المثلى تتراوح (40%) (كاظم والحمدي، 2017:84). يتضح من (الجدول(7))، ان نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي قد سجلت منخفضة (28,9% : 2016)، إلا انها عاودت الارتفاع ب(30,8% : 2017) نتيجة الارتفاع الكبير في حجم الاحتياطيات الدولية بمعدل نمو (8,2%) مقابل انخفاض معدل نمو حجم الدين الخارجي (2,1%)، إلا في الوقت نفسه، سجلا أقل من النسبة المعتمدة، لتتواصل بالارتفاع (42,4% : 2018) لتبلغ اقصاها (71,1% : 2019) للارتفاع الكبير في حجم الاحتياطيات الدولية بقيمة (63,879 و 67,15) مليون دولار يقابله الانخفاض في حجم الديون الخارجية ب(15,042 و 9,411) مليون دولار وكتحصيل حاصل، تسجل الأولى معدلات نمو موجبة (32,6% و 5,1%) والثانية سالبة (3,7% - و 37,4% -) في العامين المذكورين، لتتخفض الى (55,1% و 50,7% : 2020 و 2021) الذي يعزى الى انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية وارتفاع حجم الديون الخارجية للعامين المذكورين، علما"، ان ارتفاع الديون الخارجية يعود الى القروض الخارجية المقدمة من الدول الصناعية السبع الكبرى (المانيا-فرنسا-إيطاليا – كندا- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية-المملكة المتحدة) التي قطعتها في بيان طوكيو "اليابان"(أذار 2016) من أجل دعم العراق بحربه ضد التنظيمات الإرهابية والأزمة الصحية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلا وفقا" للمؤشر المذكور، ان النسب المذكورة للمدة (2018- 2021) فقط تتجاوز المثلى، مما يؤثر كفاية الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

الجدول رقم (07): نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي للمدة (2016-2021)

(مليون دولار / (%))

السنة	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي	الدين الخارجي	معدل النمو السنوي	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي
2016	44,216	-	15,294	-	28,9
2017	48,173	8,9	15,630	2,1	30,8
2018	63,879	32,6	15,042	(3,7)	42,4
2019	67,157	5,1	9,411	(37,4)	71,3
2020	65,792	(2,0)	11,931	26,7	55,1
2021	63,811	(3,1)	12,566	5,3	50,7

المراجع: عمود الدين الخارجي: (حزام، 2023: 68). * النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

الخلاصة

أ. الاستنتاجات

1. ان الاحتياطيات الدولية تتكون من (العملات الأجنبية" بفثي الأوراق المالية من سندات الدين ذات السيولة العالية) و(العملات "النقود الورقية والمعدنية "والودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية) وتمثل (90 %) من اجمالي الاحتياطيات في العالم و(حقوق السحب الخاصة وفق النسبة المئوية لحصة كل عضو في رأس مال الصندوق ب(4,1%- 3,9%- 2,9%- 2,8%- 3,7%- 3,0%- 1,8%) من اجمالي حجم الاحتياطيات الدولية المستثمرة والمودعة من البنك المركزي العراقي للمدة (2016- 2022) و(رصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولي التي تمثل مديونية على صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية قرض) و(الذهب النقدي الذي يمتلكه السلطة النقدية بهيئة نقود معدنية بدرجة نقاء (995) جزءاً" في الألف بتسجيلها(7,10%- 7,19%- 5,82%- 6,78%- 10,71%- 8,67%- 7,54%) من اجمالي حجم الاحتياطيات الدولية المستثمرة والمودعة للمدة المذكورة) و(الأصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية).
2. شهدت الاحتياطيات الدولية ارتفاعاً من (2016- 2018) وبنسب مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي (26,9% و 25,4% و 30,3%) لارتفاع الإيرادات النفطية ب(46,9% مكرر: 2017: 2018) مشكلاً (81,4%: 2016 و 84,1%: 2017 و 79,7%: 2018) من اجمالي الإيرادات الكلية ولارتفاع الصادرات النفطية (41,2% و 49,0%) في ظل ارتفاع اسعاره (36,6% و 33,0%) ولتنوع البنك المركزي العراقي لمحافظة الاستثمارية ليوصل بالارتفاع (5,1%: 2019) لارتفاع أرصدة الذهب والارصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك، إلا شهد تراجعاً (2,0%- 2020: -3,1%- 2021) المتزامن مع (كورونا) وتراجع الأسعار الأسمية لسلة خامات أوبك، والانخفاض في (الإيرادات النفطية -

القيمة السوقية لرصيد الذهب ورصيد النقد الأجنبي- كمية الإنتاج النفطي) والارتفاع (51,4 %: 2022 و 15,6 %: 2023) لزيادة الإيرادات النفطية (2022) وللارتفاع الحاصل في (الاستثمارات الأجنبية في الخارج وأرصدة الذهب والناجم عن شراء البنك المركزي العراقي ما يقارب (34 و 142,6) طن من الذهب في (2022 و 2023).

3. تكمن أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحفاظ على استقرار قيمة الدينار وفق مزاد العملة الأجنبية "الزيادة في الاحتياطيات الدولية يعزز قيمة العملة المحلية والعكس صحيح- أداة لضبط التضخم- تحقيق السيولة والربحية،، الخ).

4. لكفاية الاحتياطيات الدولية (5) مؤشرات توزعت بين (تجارية) ب(ثلاث) مؤشرات (نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية "الأجنبية" الى الاستيرادات: يعادل رصيدها من الاحتياطيات الأجنبية قيمة استيراداتها لمدة (5 أو 6) أشهر في الدول النامية، وطبقاً للكمية المعيارية منها التي تغطي الاستيرادات لمدة (3) أشهر: تمثل (25 %) من اجمالي الاستيرادات، تفاوتت بين الأدنى (13 و 13,0) شهراً" في (2016 و 2017) وارتفاعها لـ (17 شهراً" :2018) لزيادة الاحتياطيات الدولية ثم انخفاضها لتغطي (14 شهراً" :2019) وبين الارتفاع والانخفاض على نحو طفيف (16,3 :2020- 19 :2021- 21 :2022 :20 :2023)، الأمر الذي يدل على ان البنك المركزي العراقي قد يحتفظ بأكثر من (5) اضعاف حاجته من الاحتياطيات لتغطية الاستيرادات لاسيما (2022))-(نسبة تغطية الاحتياطيات الى الناتج المحلي الإجمالي: التفاوت بين الانخفاض (2016- 2017) والارتفاع بنسب متقاربة (2018 – 2019) لان معدل نمو الاحتياطيات الدولية أكبر (32,6 % و 5,1 % من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (11,0 % و 4,7 %) وتسجيل كل منهما سالب (2020) وتجاوزها (44,0 %: 2023)، إلا مع ذلك، تدل على كفاية الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي في ضوء النسب المحددة من صندوق النقد الدولي (9 % - 20 %) وفي الدول النامية (20 % - 40 %) - (نسبة تغطية الاحتياطيات للعجز في ميزان المدفوعات: سجل العجز للمدة (2016- 2023) (19,0 % - 5,6 % - 9,9 % - 12,3 % - 12,5 % - 16,9 % - 22,4 % - 17,8 %)، فسياسة البنك المركزي العراقي بالوضع الآمن) و(النقدية: بمؤشره: نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع: وفقاً للكمية المعيارية من الاحتياطيات الرسمية التي يجب الاحتفاظ بها (20 %) كحد أعلى من المعروض النقدي بالمفهوم الواسع، فان البلاد يحتاج ان يحتفظ بـ (21,411 :2020) و (23,200 :2022) و (27,842 :2023) مليون دولار من الاحتياطيات الدولية (أي تجاوزها النسب المعيارية المعتمدة)، وعليه، يحتفظ البنك المركزي بحجم احتياطي دولي يتجاوز اضعاف الكمية المعيارية التي يحتاجها باعتبارها مصداً" امام هروب رؤوس الأموال الى الخارج) و(نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي: تراوحت بين (منخفضة

2016- مرتفعة 2017: عدم تحقيقها) وبنحو(4,42% : 2018) واقصاها(1,171% : 2019) للارتفاع الكبير بحجم الاحتياطيات يقابله الانخفاض بحجم الديون الخارجية - الانخفاض(1,155% : 2020 و50,7% : 2021) لانخفاض حجم الاحتياطيات الدولية مقابل ارتفاع حجم الديون الخارجية، وللمدة(2018- 2021) فقط أعلى من النسبة المثلثي(40%) الذي يؤكد قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

5. مما سبق، ان الاحتياطيات الدولية تعد كافية ومتجاوزة، ماعدا عند تغطيتها للدين الخارجي(2016 و2017)، إلا ان الإيرادات النفطية هي المصدر الأساس لها والمتأتية من زيادة الصادرات النفطية المصاحبة بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، مما جعلها تابعا" لازمات خارجية.

6. ب. المقترحات

1. الاستمرار في سياسة مزاد العملة الأجنبية وبيع الدولار من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار وقيمتها وضبط معدلات التضخم وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الى جانب مراقبتها وتقويمها على نحو مستمر بغية تشخيص نقاط الضعف لأجراء الإصلاحات الضرورية من خلال تطوير الآلية المعتمدة وبما يضمن سلامتها.

2. مراقبة السلطات النقدية الطلب على الأرصدة النقدية "تخطيط كمية النقود بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والمعدل المرغوب في ارتفاع الأسعار بهدف التوفيق بين مقتضيات التنمية والاسعار".

3. تقليل الاعتماد على الصادرات-الإيرادات النفطية لتعزيز الاحتياطي النقدي من العملة الدولية أو الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي عن طريق:

- انشاء صندوق سيادي ادخار مستقلة ترتبط بالموارد غير المتجددة.
- استثمار الجزء الفائض من الحدود الآمنة من الاحتياطيات الدولية في تمويل القطاع الخاص المحلي "المشاريع الصغيرة" بغية الاستغلال الأمثل له، فضلا" عن تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها والذي يسهم في فتح قنوات جديدة للدخل والمساهمة في اصلاح هيكل إيرادات الدولة تارة، وتشجيع القطاع الخاص في عملية الاكتفاء الذاتي للاقتصاد تارة أخرى.
- تنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي من خلال تنمية قطاعات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين العرض الكلي بهدف الحد من

الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي والتي بدورها تؤدي الى استنزاف الاحتياطات الدولية.

● استغلال الإيرادات النفطية في مشاريع إنتاجية وتوسيع الاستثمارات في ضوء ارتفاع أسعاره.

قائمة المراجع

1. أبو شوايش، رشا يوسف ورواد، طالب عوض (2021)، أثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطات الأجنبية: حالة الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، المجلد (6)، العدد (15).
2. احمد، د. محسن إبراهيم (2019)، تقويم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الاحتياطات الأجنبية للمدة (2005- 2017)، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق: جامعة التنمية البشرية، المجلد (5)، العدد (1).
3. أمين، د. هجير عدنان زكي، لطيف وأحمد حسين (2017)، تقييم كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2016)، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد: بيت الحكمة، العدد (37).
4. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة (2016- 2018 و 2020- 2021)، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
5. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي (2023)، الفصل الثاني: تطورات عرض النقد وأدوات السياسة النقدية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
6. بلقاسم، د. زايري (2009)، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي شلف، العدد (7).
7. الجنابي، د. هيل عجي جليل و أرسلان، رمزي ياسين يسع (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
8. حزام، اياد محمد ميمر (2023)، الاحتياطات الأجنبية وأثرها في بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004- 2021)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد.
9. الخزعلي، أطياف محمود شاکر (2023)، تحليل تغيرات أسعار الصرف الرسمية وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2021)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة : كلية الإدارة والاقتصاد.

10. خليل، د. رغد حقي(2024)، قياس العلاقة السببية بين السياسة النقدية التحكيمية (نافذة بيع العملة) وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة(2004-2022)،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، السنة(22)، العدد(83).
11. داود ، د. إيهاب علي و رسن، د. عباس فاضل(2021)، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(17)، العدد(2).
12. داود، ميادة (2023)، اقتصاد العراق في(2023)- مشاريع كبيرة وأزمة دولار ودعوات للاستثمار، في 28/12، تاريخ الزيارة 13/6/2025. www.irfaasawtak.com
13. الرفاعي، محمد أبراهيم ضاحي(2024)، دراسة معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية وفق قانون استقلالية البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة(2004)، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر: الجيزة، المجلد(4)، العدد(3).
14. زكي، د. هجير عدنان ولطيف، د. احمد حسين (2017)، تقييم كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة(2003 - 2016)، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد: بيت الحكمة، العدد(37).
15. الشاذلي ،د.احمد شفيق(2014)، طرق تكوين وإدارة الاحتياطيات الأجنبية – تجارب بعض الدول العربية والأجنبية ، دراسات اقتصادية، أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
16. الشيشاني، زينب سعد(2012)، الدور الاقتصادي والسياسي للعملة الاحتياطية- الدولار نموذجا"، أطروحة دكتوراه، بغداد: جامعة التهرين: كلية العلوم السياسية.
17. صالح، د. مظهر محمد(2011)، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على معدلات التضخم وأسعار الصرف، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
18. صبيح، زينب حسين(2023)، تداعيات الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد العراقي للمدة(2014-2020)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
19. صندوق النقد الدولي(2013)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية : المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، واشنطن العاصمة.
20. العبادي، سلام صدام مهر(2024)، تقييم فاعلية سياسات البنك المركزي العراقي في توظيف الاحتياطيات الدولية والسيولة الأجنبية في مواجهة الأزمات المالية في العراق للمدة(2003-2022)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.

- 21.علاية، موسى(2015)، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، العدد(14).
22. كاظم، د. حسين جواد و الحمدي، د. عقيل عبد محمد(2017)، واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة(2004- 2014)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(14)، العدد(1).
- 23.المياحي، مروة محمد عودة وشندي، د.أديب قاسم(2022)، الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي ومعايير الكفاية لها للمدة(2004- 2009)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(14)، العدد(44).
- 24.النصراوي، د. علي إسماعيل عبد المجيد و الصفار، د. فراس حسين علي(2024)، قياس وتحليل العوامل المؤثرة على الاحتياطات الدولية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(20)، العدد(1).
25. نور الدين، عباس(2017)، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة أم البواقي.
26. الهنداوي، د. حمدي احمد علي وآخرون(مطر، د. محمد احمد، أسماعيل، أثير إبراهيم) (2022)، قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطات الأجنبية على الاستقرار النقدي في العراق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة: كلية التجارة، المجلد(46)، العدد(3).
- 27.وزارة التخطيط(2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة.. العراق والعودة الى المسار التنموي، الفصل الثاني: السياق الوطني والمحلي، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
28. وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية-قانون البنك المركزي العراقي لسنة (2004)، الباب الأول: التعاريف-الإدارة الذاتية-الأهداف-الوظائف، الباب الخامس: الاحتياطات الأجنبية الرسمية – إدارة الاحتياطات الأجنبية الرسمية، العدد(3982)، بغداد.